



الوقود المشتق من النفايات (RDF) Refuse Derived Fuel

ودعم جهود التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية
(دراسة جغرافية)

د خليل السيد خليل محمد

مدرس الجغرافيا- كلية الآداب - جامعة الفيوم

الإستشهاد المرجعي:

خليل السيد خليل محمد (٢٠٢١). الوقود المشتق من النفايات Refuse Drived Fuel (RDF) ودعم جهود التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية دراسة جغرافية. -حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف: مج ١٠: ج ٢. - ص ص ٨٨٩ - ٩٣٠

المستخلص:

في ظل سعي الانسان الدائم للبحث عن مصادر جديدة للطاقة لتلبية احتياجاته المتزايدة ، يعد تحويل النفايات إلى طاقة (RDF) جزء حيوي في سلسلة الإدارة المستدامة للنفايات ، ومكملة لعملية إعادة التدوير واسترداد للموارد القيمة ، وليست مجرد وسيلة للتخلص من القمامة ، ويتباين التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك (RDF) بجمهورية مصر العربية بحسب توزيع مصانع الاسمنت ، حيث دفعت ازمة الطاقة خلال السنوات الأخيرة الشركات العالمية العاملة بمصر الى أخذ زمام المبادرة والاستفادة من (RDF) بمصانع الاسمنت التابعة لها ، وهو ما انعكس بدوره على تنشيط عملية انتاج

(RDF) بالمحافظات التي تقع بها هذه المصانع ، كما امتدت ايضاً لمحافظات الجوار الجغرافي للاستفادة من انخفاض تكلفة النقل ، كما نشطت بعض شركات الإنتاج بالمحافظات كثيفة السكان والتي تتمتع ببنية تحتية تتمثل في مصانع التدوير .

كما يعد استخدام (RDF) أحد خطوات تحقيق الادارة المستدامة للمخلفات الصلبة التي تستهدف توليد الحد الأدنى من النفايات ، وتحقيق اقصى استفادة من النفايات المتولدة ، وذلك من خلال التطبيق السليم للتسلسل الهرمي لإدارة النفايات ، تمر عملية إنتاج (RDF) بعدد من المراحل التي يختلف ترتيبها حسب التكنولوجيا المستخدمة بالمصانع ، والتي تختلف من مكان لآخر بجمهورية مصر العربية ، وذلك قبل أن يصل المنتج لأفران الاسمنت التي تعد حلاً نموذجياً للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة البلدية ، والتي بلورت دور الوقود البديل (RDF) كأحد الحلول المطروحة لدعم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي - الاقتصادي - الاجتماعي) ، وذلك من خلال تقليل تكلفة الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمت مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية ، وخفض تكلفة عقود النظافة ، إلى جانب حل مشكلة النفايات الصلبة والتخلص من الجزء الأكبر منها بشكل آمن بيئياً ، خاصة في ظل تزايد القلق العالمي من انبعاث ثاني اكسيد الكربون الناتج من احتراق الوقود الأحفوري وتأثيره على المناخ ، كما يعتبر استخدام الوقود البديل (RDF) اقتناص وإحياء لفرص ضائعة ، تنعكس بشكل مباشر على تنشيط وتحفيز منظومة النظافة وجمع المخلفات وخفض لمستويات التلوث ، وتحويل المخلفات الى منتجات يتم تسويقها لتحقيق الربح وتوفير فرص عمل

الكلمات الدالة: دور الوقود المشتق من النفايات في دعم التنمية المستدامة- الوقود البديل والتنمية المستدامة- الوقود المشتق من النفايات بجمهورية مصر العربية.- الوقود البديل ودعم التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية- التنمية المستدامة واستخدام الوقود البديل.

المقدمة:

في الوقت الذي تعد فيه قضية إدارة المخلفات الصلبة إحدى القضايا البيئية الكبرى التي تحظى باهتمام الحكومات في كل دول العالم في الوقت الراهن ، يعد إنتاج الطاقة من المخلفات البلدية الصلبة "القمامة" * حلاً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً مثالياً يدعم مستهدفات التنمية المستدامة (عبد العال ، أحمد إبراهيم ، ٢٠١٨ ، ص ٩) ، خاصة في ظل سعى الانسان بشكل دائم للبحث عن مصادر جديدة للطاقة لتغطية احتياجاته المتزايدة ، بعد أن أدرك الخطر الكبير الذي يسببه استخدام مصادر الطاقة الشائعة (الطاقة الاحفورية) في تلوث البيئة .

فبالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وتجنب التأثيرات الصحية السلبية الناتجة من حجم الملوثات المنبعثة من طرق التعامل مع النفايات بالدفن والتخلص المكشوف والحرق ، فهناك من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تخفيض ميزانية عقود النظافة ، والاستفادة منها بطريقة اقتصادية تدعم عملية التنمية بما ينعكس ايجابياً على اقتصاديات الدولة ، وخلق فرص استثمارية توفر فرص عمل ، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة المتمثلة في الوقود الأحفوري ، لذا ينظر لتحويل النفايات إلى طاقة باعتبارها جزء حيوي في سلسلة الإدارة المستدامة للنفايات ، ومكملة لعملية إعادة التدوير من خلال استرداد الموارد القيمة ، وليست فقط مجرد وسيلة للتخلص من القمامة : Ryu, C.,2010. 60 (176- 183) .

تعريف الوقود البديل (RDF) Derived Refuse :

يعرف الوقود البديل المشتق من المخلفات البلدية (Derived Refuse (RDF) Fuel بأنه "الوقود المستخلص من مرفوضات القمامة غير العضوية بمصانع تدوير المخلفات الصلبة بعد معالجته (Post treatment) وفرمه وتجهيزه كوقود بديل (RDF) ذو محتوى حرارى عالي ، يستخدم كوقود بديل للوقود الأحفوري لتشغيل أفران مصانع الاسمنت(*) (الشركة المصرية لتدوير المخلفات البلدية الصلبة " ايكارو " ، ٢٠١٩) .

مشكلة الدراسة:

تعانى الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وعلى رأسها صناعة الأسمنت من تقادم ازمة الطاقة بجمهورية مصر العربية خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهو ما دفع شركات الاسمنت للسعى بالبحث عن بدائل مجدية للوقود الأحفوري ، وبالتالي تبلور دور الوقود البديل (RDF) كأحد الحلول المطروحة لتقليل تكلفة الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمنت ، وبالتالي يتبلور عدد من التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها والمتمثلة في:

١. ما هي العوامل الجغرافية المؤثرة في التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الوقود

البديل (RDF) بمصر ؟

٢. ما هو دور الوقود البديل (RDF) في دعم جهود التنمية المستدامة ؟

(*) بالرغم من استخدام الوقود البديل (RDF) على نطاق واسع في إنتاج الكهرباء في عدد كبير من الدول المتقدمة ، الا انه لم يجد هذا الاستخدام رواجاً حتى الان بمصر ؛ نتيجة عدم وجود تعريف لبيع الكهرباء المنتجة بالإضافة لتكلفة التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال ، هذا الى جانب الاضرار البيئية الناتجة عن الانبعاثات ، لذا تمثل افران الاسمنت الوسيلة الامن لاستخدام (RDF) نظراً لارتفاع درجات الحرارة بأفران الاسمنت.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع السبب في اختيار الموضوع إلى أنه لم يسبق تناوله من منظور جغرافي على الرغم من أهمية موضوع الدراسة ، لذا تعد الدراسة بداية لتوجيه نظر الجغرافيين لأهمية إنتاج عدد من الدراسات بموضوعات تتعلق بإدارة النفايات الصلبة ؛ لتشكيل أرضية علمية تدعم الجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال .

أهداف ومحاوير الدراسة:

١. دراسة التوزيع الجغرافي لاستهلاك وإنتاج الوقود البديل بجمهورية مصر العربية والعوامل المؤثرة في التوزيع .
٢. دراسة دور الوقود البديل (RDF) في دعم جهود التنمية المستدامة على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي .

مناهج الدراسة :

انتهجت الدراسة عدداً من المناهج والأساليب التي تم توظيفها في موضوع الدراسة وهي : المنهج الموضوعي ، المنهج الإقليمي ، إلى جانب استخدام المنهج التحليلي المعتمد على عدد من الأساليب الإحصائية والكرتوجرافية لمعالجة البيانات وعرض الأشكال البيانية والخرائط ، وقد تم الاستعانة بعدد من البرامج مثل Arc GIS 10.3 ، Excel ، 2016 ، وذلك لمناقشة وعرض المحاور التالية :

أولاً : التوزيع الجغرافي لاستهلاك الوقود البديل (RDF)

يعد تفاقم ازمة الطاقة بجمهورية مصر العربية خلال السنوات العشر الأخيرة أبرز التحديات أمام الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ، وعلى رأسها صناعة الأسمنت ، وهو ما دفع شركات الاسمنت للسعى بالبحث عن بدائل مجدية للوقود الأحفوري التقليدي ؛ ومن هنا أخذ يتبلور دور الوقود البديل (RDF) كأحد الحلول المطروحة لتقليل تكلفة الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمنت ، وقد وصل عدد مصانع الاسمنت العاملة بمصر عام ٢٠١٩ نحو ٢٧ مصنع بإجمالي طاقة إنتاجية (٨٢.٧ مليون طن / سنوياً) موزعة جغرافياً على ١١ محافظة كما هو موضح بالخريطة رقم (١) والجدول رقم (١)، منها عدد ١٠ مصانع اسمنت فقط على مستوى الجمهورية تستخدم (RDF) كوقود بديل بنسب تراوحت ما بين (١٧٪ - ٣٠٪) ، يبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع نحو (٣٧.٧ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٤٥٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر .

تتطلب صناعة تدوير المخلفات واستخدام (RDF) استثمارات ضخمة وخبرات لا تتوافر إلا لدى كبار منتجي الأسمنت من الشركات الدولية التي يصل حجم استثماراتها لنحو ٥٢٪ من حجم الاستثمارات بصناعة الأسمنت في مصر ؛ لذا يرتبط التوزيع الجغرافي لاستهلاكات (RDF) بتوزيع مصانع الاسمنت التابعة لشركات الأسمنت الدولية ، التي تستثمر جزءاً من عائداتها في الطاقة البديلة للوفاء بالتزاماتها الدولية في الحفاظ على البيئة، كما أنها تفعل ذلك كجزء من استراتيجيتها لتقديم خدمات للمجتمع وللحفاظ على البيئة (*) (شركة لافارج، ٢٠١٩) ، وهو ما يعد ابرز نقاط القوة التي تساعد على

(*) شركة لافارج العالمية تسعى الى تقليل استهلاك الطاقة التقليدية في صناعة الاسمنت واستخدام الوقود البديل ، وقد أدت هذه السياسة التي التزمت بها الشركة منذ عام ٢٠٠١ الى هبوط انبعاثات ثاني اكسيد

انتشار ونقل خبرات عالمية في استخدام الوقود البديل ، حيث تمتلك تلك الشركات خبرات كبيرة في استخدام هذه التكنولوجيا بمناطق اخرى من العالم (بنك الاستثمار القومي ، ٢٠١٧ ، ص ٥) .، ويعد من أبرز المنتجين الرئيسيين من القطاع الخاص مجموعة السويس للأسمنت التي تمتلك مجموعة إيتالشميتي الإيطالية نسبة ٨.٥٥ % ، التي تمتلك شبكة صناعية تتكون من ٥مصانع في بالسويس والقطامية وطره وحلوان والمنيا ، بإجمالي إنتاج يصل إلى حوالي ١٢ مليون طن/ سنوي ، وتستحوذ بها المجموعة على نحو ١٤.٢ % من الانتاج المحلي .

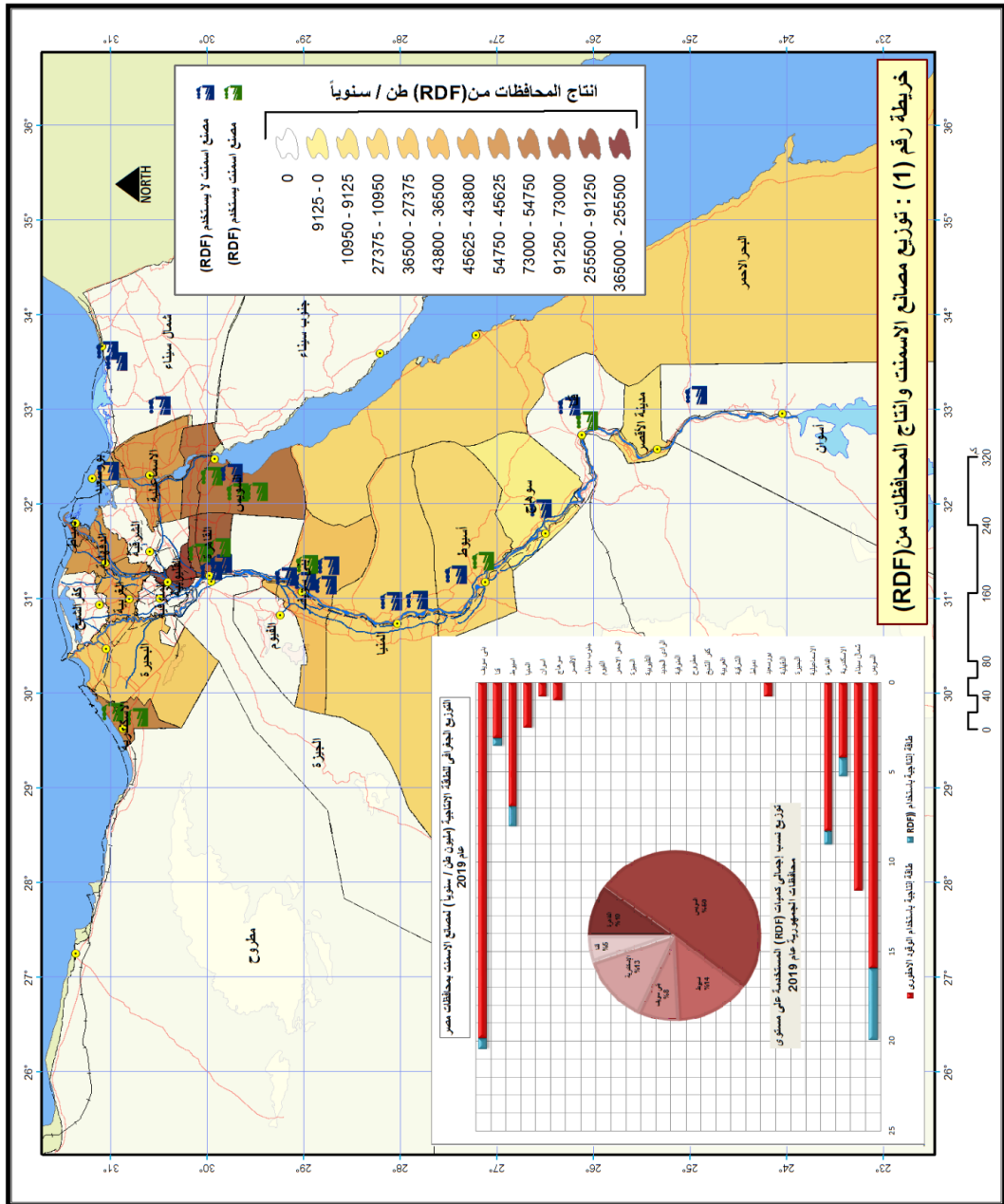
أما شركة لافارج التي تملكها مجموعة لافارج العالمية الفرنسية فتعد من اهم المصانع البارزة بحجم إنتاجها البالغ ١٠ مليون طن / سنويا ، والذي تستحوذ به على ١١ % من الإنتاج المحلي ، أما شركة اسمنت أسيوط المملوكة لشركة سيمكس المكسيكية فتستحوذ على ٨ % من الإنتاج المحلي ، أما شركة العربية للأسمنت التي تستحوذ الشركة النمساوية العربية للخرسانة الجاهزة على نسبة ٦٠ % من أسهمها فتنتج ٥ مليون طن أسمنت بنسبة تتجاوز ٦ % من الإنتاج المحلي ، أما شركة أسمنت العامرية التي تملكها شركة سيمبور البرتغالية يبلغ حجم إنتاجها ٣.٧ مليون طن / سنويا بنسبة تقترب من ٤.٥ % من إجمالي الناتج المحلي ، شركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند المعروفة باسم تيتان والمملوكة لشركة لافارج وتيتان المصرية ، ويبلغ حجم إنتاجها ١.٥ مليون طن / سنويا بنسبة ١.٨ % من إجمالي إنتاج مصر .

الكربون بنسبة ٧.٢ % للطن بين عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٩ وهبوط المستوى المطلق لانبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنسبة ٣٧.٧ % خلال هذه الفترة .

ومن خلال الجدول رقم (١) والخريطة رقم (١) يلاحظ أن مصانع الاسمنت التي تستخدم (RDF) تتوزع جغرافيا على ٦ محافظات يأتي على رأسها محافظة السويس التي تستخدم نحو (١.٣ مليون طن/سنوياً) ، وهو ما يعادل ٥٠٪ من الكميات المستهلكة على مستوى مصانع الجمهورية ، يتم استهلاكها بثلاث مصانع هي (لافارج ، العربية ، السويس للاسمنت) وهذه المصانع الثلاثة تضم إجمالي طاقة إنتاجية (١٧.٥ مليون طن/سنوياً) ، وهو ما يعادل ٢١٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، اما محافظة أسيوط فتأتي بالمركز الثاني حيث تستخدم نحو (٠.٤ مليون طن / سنوياً) من (RDF) ، وهو ما يعادل ١٤٪ من الكميات المستهلكة على مستوى مصانع الجمهورية ، وهذه الكمية يتم استهلاكها بمصنع واحد وهو مصنع سيمكس الذي تبلغ طاقته الإنتاجية من الاسمنت (٦.٥ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٧.٨٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، والمصنع يعتمد على (RDF) بنسبة ١٧٪ من الطاقة المستخدمة ، أما محافظة الاسكندرية فتأتي بالمركز الثالث حيث تستخدم نحو (٠.٣ مليون طن / سنوياً) من (RDF) ، وهو ما يعادل ١١.٥٪ من كميات (RDF) المستهلكة على مستوى مصانع الجمهورية ، وهذه الكمية يتم استهلاكها بمصنعين (العامة ، الإسكندرية للاسمنت) الذي تبلغ طاقته الإنتاجية من الاسمنت (٥.٢ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٦.٨٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، ويعتمد المصنعان على (RDF) بنسبة ٢٠٪ من الطاقة المستخدمة .

جدول رقم (١) توزيع مصانع الاسمنت التي تستخدم (RDF) علي مستوي محافظات الجمهورية.

م	المحافظة	المصنع	الطاقة الإنتاجية بالمليون (طن /سنوياً)	نسبة الاستبدال بال(RDF) (%)	كمية RDF المستخدمة بالمليون (طن / سنة)	إجمالي المحافظة
١	القاهرة	القطامييه للإسمنت	1.5	25%	0.15	0.3
		حلوان للإسمنت	2	20%	0.15	
٣	السويس	لافاج للإسمنت	10	20%	0.7	1.3
		العربية للإسمنت	5	30%	0.5	
		السويس للإسمنت	2.5	20%	0.2	
٦	اسيوط	اسيوط (سيمكس)	6.5	17%	0.4	0.4
٧	بنى سويف	اسمنت بنى سويف	3	20%	0.2	0.2
٨	الإسكندرية	اسمنت العامرية	3.7	20%	0.2	0.3
		الاسكندرية للإسمنت	1.5	20%	0.1	
١٠	قنا	مصصر للإسمنت قنا	2	20%	0.1	0.1
			37.7		2.6	2.6
إجمالي						



أما محافظة القاهرة فتأتى بالمركز الثالث أيضاً حيث تستخدم تستخدم نحو (٠.٣ مليون طن / سنوياً) من (RDF) ، وهو ما يعادل ١١.٥٪ من كميات (RDF) المستهلك على مستوى مصانع الجمهورية ، وهذه الكمية يتم استهلاكها بمصنعين (القطامية ، حلوان للاسمنت) الذى تبلغ طاقته الإنتاجية من الاسمنت (٣.٥ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٤.٢٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، ويعتمد كلاً من مصنع القطامية وحلوان للاسمنت على (RDF) بنسبة ٢٥٪ ، ٢٠٪ من الطاقة المستخدمة ، أما محافظة بنى سويف فتأتى بالمركز الرابع حيث تستخدم نحو (٠.٢ مليون طن / سنوياً) من (RDF) ، وهو ما يعادل ٧.٦٪ من كميات (RDF) المستهلك على مستوى مصانع الجمهورية ، وهذه الكمية يتم استهلاكها بمصنع (اسمنت بنى سويف) الذى تبلغ طاقته الإنتاجية من الاسمنت (٣ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٣.٦٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، ويعتمد المصنع على (RDF) بنسبة ٢٠٪ من الطاقة المستخدمة ، أما محافظة قنا فتأتى بالمركز الخامس حيث تستخدم نحو (٠.١ مليون طن / سنوياً) من (RDF) ، وهو ما يعادل ٣.٨٪ من كميات (RDF) المستهلك على مستوى مصانع الجمهورية ، وهذه الكمية يتم استهلاكها بمصنع مصر للاسمنت الذى تبلغ طاقته الإنتاجية من الاسمنت (٢ مليون طن / سنوياً) أو ما يعادل ٢.٤٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للاسمنت بمصر ، ويعتمد المصنع على (RDF) بنسبة ٢٠٪ من الطاقة المستخدمة .

ثانياً : التوزيع الجغرافي لإنتاج الوقود البديل (RDF) :

نشطت صناعة إنتاج الوقود البديل في النطاقات الجغرافية لمصانع الاسمنت التي اعتمدت على الوقود البديل بالنطاقات الجغرافية لبؤر الاستهلاك ، حيث تعد مصانع تدوير المخلفات احد اهم مكونات البنية التحتية التي تعتمد عليها ، وأحد اهم نقاط القوة المحفزة على الاستثمار في قطاع إنتاج الوقود البديل (RDF) ، وقد قدرت تكلفة بناء مصنع تدوير مخلفات بغرض إنتاج الوقود البديل والكمبوست يضم خط إنتاج واحد بطاقة (٤٠٠ طن/ يوم) تصل لنحو ٥٠ مليون جنية (جمعية المحافظة على البيئة هيبكا ، ٢٠١٩) .

جدول (٢): توزيع مصانع تدوير المخلفات وإنتاج (RDF) بمحافظة الجمهورية عام ٢٠١٩

م	المحافظة	مصانع تدوير المخلفات		المصانع المزودة بخطوط إنتاج RDF	
		العدد	الطاقة الاستيعابية (طن/ سنه)	العدد	الطاقة الإنتاجية (طن/ سنه)
١	جنوب سيناء	1	54750	0	0
٢	شمال سيناء	1	54750	0	0
٣	الاسكندرية	5	565750	1	73000
٤	الاسماعيلية	1	91250	1	54750
٥	البحيرة	3	237250	1	36500
٦	بورسعيد	1	182500	1	43800
٧	الدقهلية	6	730000	3	54750
٨	دمياط	1	365000	1	73000
٩	السويس	1	365000	1	91250
١٠	الشرقية	4	292000	1	0
١١	الغربية	2	365000	1	45625

١٢	كفر الشيخ	3	438000	0	0
١٣	مطروح	1	54750	0	0
١٤	المنوفية	1	182500	0	0
١٥	الوادى الجديد	0	0	0	0
١٦	قليوبية	1	1460000	1	365000
١٧	الجيزة	0	0	0	0
١٨	القاهرة	1	912500	1	255500
١٩	البحر الاحمر	1	146000	1	27375
٢٠	الفيوم	1	54750	0	0
٢١	بنى سويف	3	321200	1	43800
٢٢	المنيا	3	109500	1	27375
٢٣	اسيوط	2	109500	1	27375
٢٤	سوهاج	1	54750	1	9125
٢٥	قنا	1	54750	0	0
٢٦	الاقصر	3	109500	1	10950
٢٧	اسوان	2	109500	0	0
إجمالي		50	7420450	20	1239175
المصدر : تم تجميع البيانات من تقارير غير منشورة بوزارة الحكم المحلى ووزارة البيئة عام ٢٠١٩ .					

من خلال الجدول رقم (٢) نجد أن عدد مصانع تدوير المخلفات على مستوى الجمهورية قد وصل لنحو ٥٠ مصنع بإجمالي طاقة إنتاجية نحو (٧.٤ مليون طن / سنوياً)، موزع على ٢٥ محافظة، تتباين من حيث الكفاءة والطاقة الاستيعابية، كما تتباين أيضاً في طبيعة خطوط الانتاج والمنتج المستهدف، فجميع المصانع تتفق في انها مصانع فرز ونتاج للسماد العضوي (الكومبوست) كمنتج أساسي، تم انشاءها على مستوى الجمهورية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي كانت تستهدف فرز المخلفات

ذات القيمة ، و انتاج السماد العضوي من شريحة المخلفات العضوية ، ولكن هذا الجيل من المصانع عانى بشكل كبير من الأعطال المتكررة الناجمة عن المشاكل الفنية ، وارتفاع تكاليف الصيانة ، وانخفاض الجدوى الاقتصادية ؛ نتيجة وصول المخلفات للمصانع خالية تماما من أي مفروقات ذات قيمة ؛ بسبب تفشى ظاهرة الفرز العشوائي من المنبع او اثناء مرحلة التجميع للمخلفات ذات القيمة ، هذا الى جانب ضعف الاقبال على نوعية الكمبوس المنتج من القمامة ، وضعف الكميات التي تصل اليها من المخلفات ؛ نتيجة غياب منظومات الجمع المنتظم التي يمكنها تحمل تكاليف نقل المخلفات الى مواقع المصانع ، لذا انتشرت المقالب العشوائية بجميع مناطق الجمهورية ، ووقعت معظم هذه المصانع فريسة للإهمال والاعطال ، التي جعلت معظمها خارج الخدمة.

كان لاستخدام الوقود البديل بمصانع الاسمنت بمصر اثر كبير في إقبال بعض شركات القطاع الخاص للعمل على إعادة الحياه لعدد كبير من هذه المصانع ، وتطوير الاداء بها للاستفادة من المخلفات غير العضوية التي تستخدم في انتاج الوقود البديل وتوريده لمصانع الاسمنت ، وحسب الجدول رقم (٢) فقد وصل عدد مصانع تدوير المخلفات التي تقوم بإنتاج (RDF) ٢٠ مصنع موزعين على ١٥ محافظة ، تصل الطاقة الاجمالية لإنتاج الوقود البديل على مستوى الجمهورية لنحو (١.٢ مليون طن / سنويا) ، وهي تمثل نحو ٢٠٪ من إجمالي ما يمكن الحصول عليها من الوقود البديل من إجمالي كمية المخلفات السنوية التي تصل لنحو (٢٠.٨ مليون طن / سنوي) والتي يمكن ان تقدم نحو (٥ مليون طن / سنوي) ووقود بديل.

ثالثاً: المحفزات الجغرافية لتوزيع مصانع تدوير المخلفات:

يرتبط التوزيع الجغرافي لمصانع تدوير المخلفات التي قامت بتطوير خطوط انتاجها لإنتاج الوقود البديل بعدد من المحفزات الجغرافية واهمها:

١. توزيع مصانع الاسمنت العاملة بالوقود البديل : فهي تعد احد المحفزات لإعادة تأهيل والاستفادة من مصانع تدوير المخلفات بهذه المحافظة ، لذا فالأولوية تكون للاستفادة من إقليم المحافظة نفسها ومثال ذلك (السويس - القاهرة - الإسكندرية - أسيوط - بنى سويف - قنا) والتي تنتج نحو ٣٩.٥٪ من الطاقة الإنتاجية للوقود البديل.
٢. الجوار الجغرافي لمصانع الاسمنت العاملة بالوقود البديل : تكتسب ميزة نسبية نظراً لانخفاض تكلفة نقل الخامات ، لذا تعد محافظات الجوار الجغرافي ظهير ومصدر للتغذية بالمخلفات ، وهو ما يمكن رصده بشكل واضح في منطقة العين السخنة بالسويس ، حيث قامت شركة (لافارج) بإنشاء مصنع جيوسيكل مصر بالعين السخنة في عام ٢٠١٩ بتكلفة استثمارية تقدر ب ٢٠٠ مليون جنيه بطاقة إنتاجية ٤٠٠ ألف طن من الوقود البديل ، وتوقيع بروتوكولات تعاون لاستقبال المخلفات من محافظة السويس ، حيث وقعت عقدين لإدارة وتشغيل مصنع لتدوير المخلفات البلدية بالسويس بطاقة (٤٠٠ طن / يوم) ، ومع عدم كفاية الكميات الواردة سعت الشركة الى توفير كميات إضافية بتوسعة النطاق الجغرافي لمناطق التغذية ، بغرض انتاج الوقود البديل لتغذية مصنع الاسمنت التابع لها بالعين السخنة والذي تبلغ طاقته الإنتاجية لنحو (١٠ مليون طن اسمنت / سنوياً) حيث سعت فيها شركة لافارج للتعاقد مع للغردقة والاسماعيلية ، كذلك أخذت شركة (سيمكس) نفس النهج لتتولى بنفسها استقبال المخلفات ومعالجتها لإنتاج الوقود البديل اللازم لتشغيل مصنعها بأسيوط والذي تصل طاقته الإنتاجية لنحو (٦.٥ مليون طن اسمنت / سنوياً) ليمتد نطاق التغذية بالوقود البديل بمصنع اسمنت اسيوط الى محافظات الجوار كسوهاج والاقصر والمنيا ، كما تستفيد مصانع اسمنت الإسكندرية من مصانع التدوير بالإسكندرية ومحافظة البحيرة وبعض محافظات الدلتا .

٣. ارتفاع الكثافة السكانية وتوافر البنية التحتية : استقادت من

هذا المحفز الشركة المصرية لتدوير المخلفات البلدية الصلبة " ايكارو " وهى شركة رائدة في تقديم خدمات المعالجة والتخلص من المخلفات البلدية الصلبة ومشروعات الإدارة المتكاملة للمخلفات ونتاج السماد العضوي ، تقدمت بعروض للإدارة المحلية في عدد من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية ، لتولى اعادة تأهيل وتشغيل مصانع تدوير المخلفات بها التي تمثل البنية التحتية لعملية تدوير المخلفات ؛ بهدف تشغيل خطوط انتاج مزدوجة لإنتاج الكمبوست من المخلفات العضوية ، ونتاج الوقود البديل من المخلفات غير العضوية ، وتولى عملية الدفن الصحي والتخلص الامن من المرفوضات ، ففي عام ٢٠٠٤ ، تعاقدت ايكارو مع هيئة نظافة وتجميل القاهرة لتقديم خدمات المعالجة والتخلص من المخلفات البلدية الصلبة بمنطقة جنوب القاهرة - مدينة ١٥ مايو بطاقة تصل الى ١٥٠٠ طن/يوم يتم توريدها لمصنع ١٥ مايو جنوب القاهرة ، كما تعاقدت مع محافظة الدقهلية لتشغيل مصانع (سندوب ، اجا ، ميت غمر) ، وتقوم شركة ايكارو بتوريد انتاجها من الوقود البديل لعدد من شركات الاسمنت من خلال عدد من التعاقدات كمصنع السويس للاسمنت (٥٠٠٠٠ طن /سنويا) ، مصنع العربية للاسمنت (٣٠٠٠٠ طن / سنويا) ، مصنع حلوان للاسمنت (٨٥٠٠٠ طن /سنويا) ، مصنع اسيوط للاسمنت (سيمكس) (٥٠٠٠٠ طن/ سنويا) (الشركة المصرية لتدوير المخلفات البلدية الصلبة " ايكارو " ٢٠١٩) ، كذلك أخذت أيضاً شركة (لافارج) نفس النهج بتوقيع بروتكول تعاون للاستفادة من مخلفات محافظة القليوبية بطاقة (٤٠٠ طن / يوم) ، كما وقعت بروتكول تعاون مع محافظة الشرقية قبل أشهر لإنشاء مصنع للمخلفات يضم ٤ خطوط فرز مخلفات، بطاقة (٤٠٠ طن /يوم) من المخلفات (شركة لافارج ، ٢٠١٩) .

مما سبق يتضح أن التوسع في اعتماد مصانع الاسمنت على الوقود البديل بمصر يتوقف على الكميات المتوفرة من خلال البنية التحتية المتمثلة في مصانع تدوير المخلفات

، لذا فطبقاً للجدول رقم (٣) والخريطة رقم (٢) يمكن تطوير البنية التحتية المتمثلة في مصانع تدوير المخلفات الصلبة حسب المقترحين التاليين:

• المقترح الأول:

إعادة تأهيل مصانع التدوير القائمة التي لا تضم خطوط إنتاج (RDF) ، التي تقع داخل نطاق ٥٠ كم من مصانع الاسمنت التي تستخدم (RDF) ، للاستفادة من ميزة انخفاض تكلفة النقل نظراً للقرب النسبي لمصانع الاسمنت ، ويصل عددها نحو ٦ مصانع موزعة على ٥ محافظات وهي الشرقية واسيوط والاقصر بمعدل مصنع لكل محافظة ومصنعين بمحافظة بني سويف .

• المقترح الثاني:

زيادة أعداد مصانع التدوير بالمحافظات لاستيعاب والاستفادة من كميات المخلفات المنتجة بالمحافظات ، ويقترح نحو ٩٤ موقع لمصانع تدوير جديدة موزعة على ٢١ محافظة ، منها نحو ٤٣ مصنع تقع داخل نطاق ٥٠ كم من مصانع الاسمنت التي تستخدم (RDF) ، من خلال المقترح تم تغطية الجمهورية بمعدل مصنع تدوير بطاقة استيعابية (٤٠٠ - ٦٠٠ طن/يوم) لكل نطاق جغرافي يضم ٦٠٠ الف نسمة ، يتكون كل نطاق من منطقتين تضم كل منطقة محطة ترحيل وسيطة (مناولة) ، بحيث تخدم كل محطة ٣٠٠ ألف نسمة ، تم استثناء بعض المحافظات من المعيار السابق طبقاً للمعايير التالية :

✓ تم وضع مصنع تدوير بعواصم المحافظات التي لا يتواجد بها مصنع تدوير مخلفات ولا يتجاوز النقل السكاني بها (٦٠٠ الف نسمة) ، وتضم الخارجة



عاصمة الوادي الجديد ، والطور عاصمة جنوب سيناء .

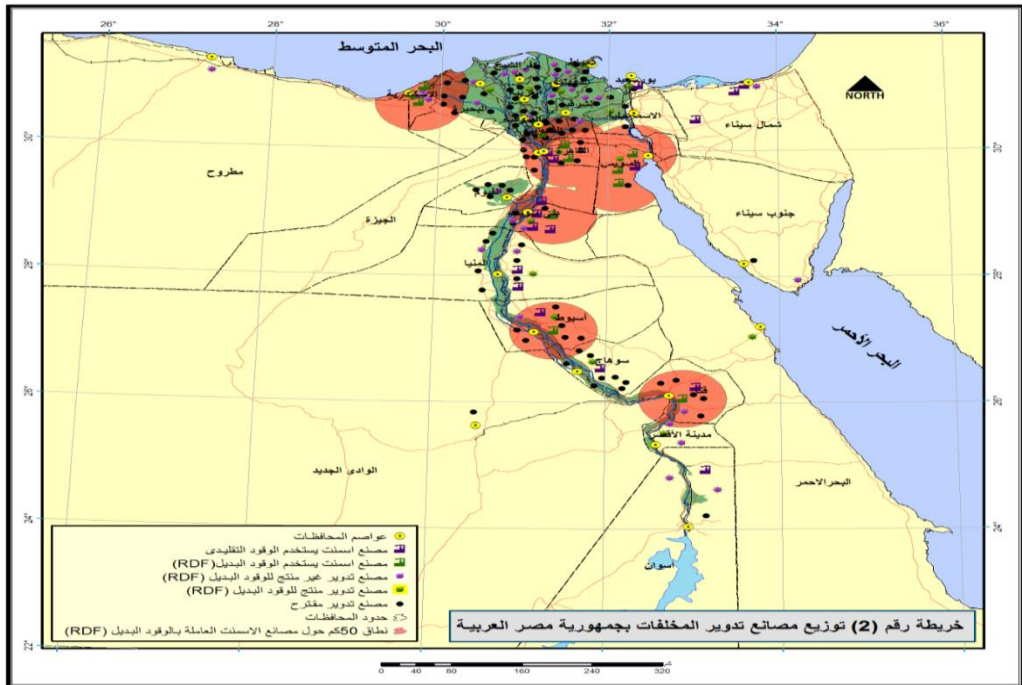
✓ لا يتجاوز الحد الأقصى لعدد المصانع المقترح بالمحافظات عدد المراكز التابعة لكل محافظة بمعدل مصنع لكل مركز ، وفي حالة زيادة النقل السكاني بالمركز ٦٠٠ الف نسمة، يتم زيادة الطاقة الاستيعابية للمصانع المقترحة، ونموذج لذلك محافظات الغربية والقليوبية وبورسعيد .

✓ بالنسبة لمحافظة القاهرة والإسكندرية والجيزة الى تضم ثقل سكاني كبير وصعوبة في توافر مساحات لإنشاء مصانع تدوير؛ فتم اقتراح ان لا يزيد عد مصانع التدوير بها عن ٥ مصانع لكل محافظة بطاقة استيعابية كبيرة.

جدول (٣) : توزيع مصانع تدوير المخلفات وإنتاج (RDF) بمحافظات الجمهورية

مصانع تدوير مقترحة			مصانع تدوير قائمة عام ٢٠١٩				المحافظة
الموقع بالنسبة لنطاق مصانع الاسمنت المستخدمة الوقود البديل (RDF)			إجمالي	منتجة للوقود البديل (RDF)	غير منتجة للـ (RDF)		
					الموقع بالنسبة لنطاق مصانع الاسمنت المستخدمة للـ (RDF)		
إجمالي	داخل نطاق هـم .	خارج نطاق هـم .			خارج نطاق هـم .	داخل نطاق هـم .	
1	0	1	1	0	1	0	جنوب سيناء
0	0	0	1	0	1	0	شمال سيناء
0	0	0	5	1	4	0	الاسكندرية
2	1	1	1	1	0	0	الاسماعيلية
8	6	2	3	1	2	0	البحيرة
0	0	0	1	1	0	0	بورسعيد
5	0	5	6	3	3	0	الدقهلية
2	0	2	1	1	0	0	دمياط
1	1	0	1	1	0	0	السويس
8	4	4	4	1	2	1	الشرقية
6	0	6	2	1	1	0	الغربية
3	0	3	3	0	3	0	كفر الشيخ
0	0	0	1	0	1	0	مطروح
7	1	6	1	0	1	0	المنوفية
1	0	1	0	0	0	0	الوادي الجديد

6	6	0	1	1	0	0	القليوبية
5	5	0	0	0	0	0	الجيزة
4	4	0	1	1	0	0	القاهرة
0	0	0	1	1	0	0	البحر الاحمر
5	0	5	1	0	1	0	الفيوم
3	3	0	3	1	0	2	بنى سويف
7	0	7	3	1	2	0	المنيا
6	6	0	2	1	0	1	اسيوط
8	1	7	1	1	0	0	سوهاج
5	5	0	1	0	0	1	قنا
0	0	0	3	1	1	1	الاقصر
1	0	1	2	0	2	0	اسوان
94	43	51	50	٢٠	27	6	إجمالي



رابعاً : مراحل انتاج الوقود البديل (RDF) :

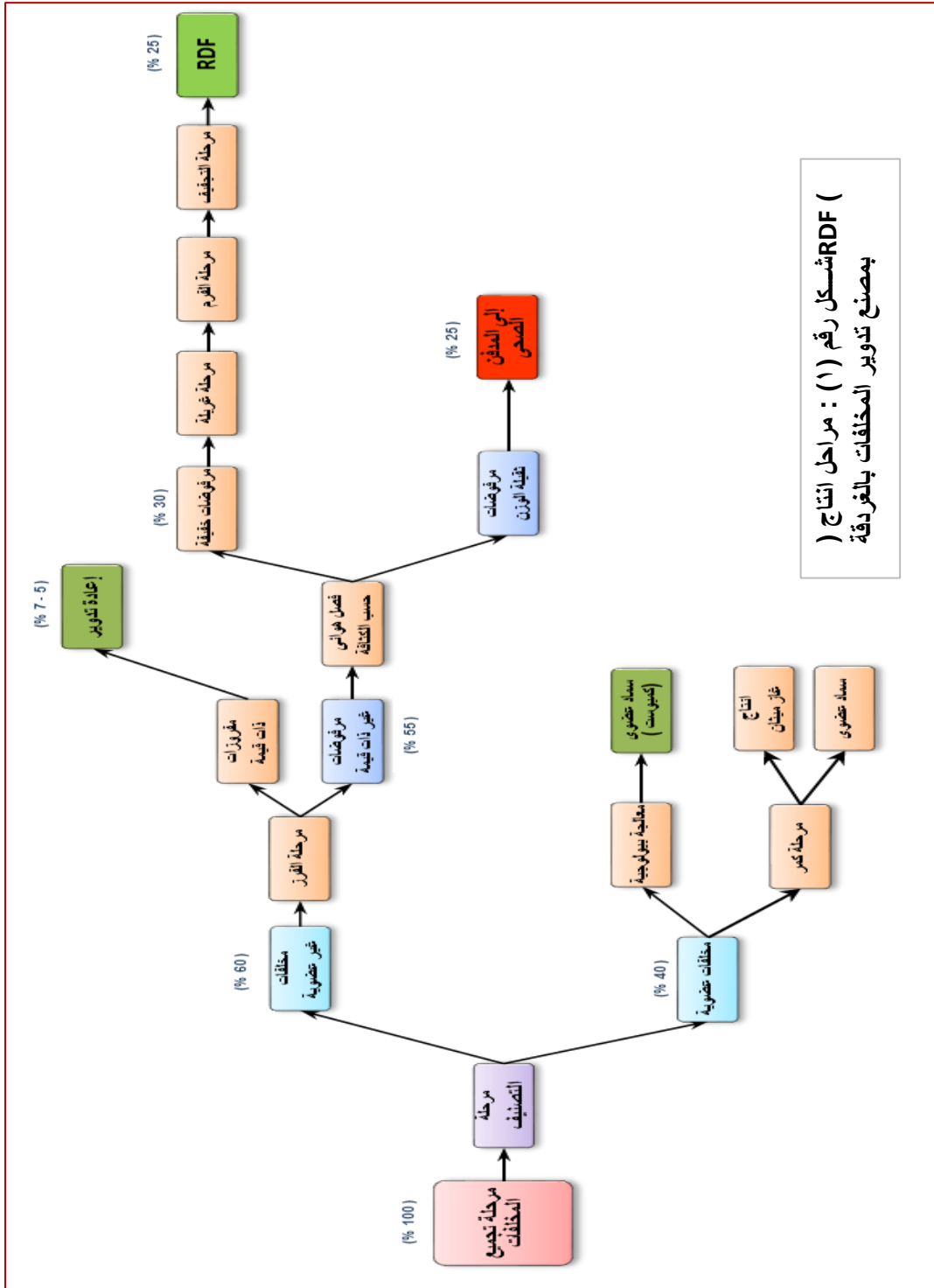
تتعدد تقنيات مصانع تدوير المخلفات لإنتاج الوقود البديل (RDF) من المخلفات البلدية ، يمر المنتج بعدد من المراحل التي يختلف ترتيبها حسب التكنولوجيا المستخدمة بالمصانع والتي تختلف من مكان لآخر على مستوى الجمهورية ، ويوضح الشكل رقم (١) مراحل انتاج الوقود البديل مصنع تدوير المخلفات الصلبة بمدينة الغردقة الاحدث بمصر ويضم تكنولوجيا هولندية المانية مشتركة.

١. مرحلة التصنيف : هي المرحلة التي تبدأ بمجرد استقبال المخلفات الواردة للمصنع والدخول الى خط الانتاج يتم الفصل الميكانيكي للمخلفات العضوية التي تمثل نسبتها لنحو (٤٠%) من إجمالي كمية المخلفات الواردة ، عن المخلفات غير العضوية (٦٠%).

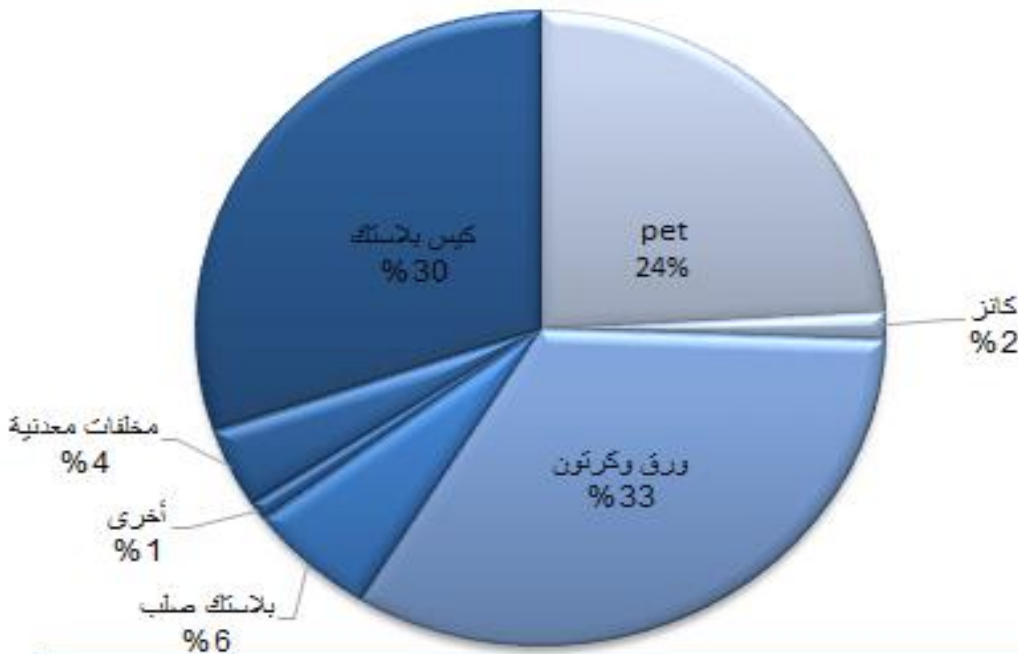
٢. مرحلة معالجة المخلفات العضوية : في هذه المرحلة يتم المعالجة البيولوجية لإنتاج السماد العضوي (الكمبوست) ، او بالنقل للكمز وانتاج غاز الميثان الذي يمكن استخدامه لأغراض الطهي بالمنازل او لتشغيل محطات انتاج الكهرباء ، ويكون السماد العضوي في هذه المرحلة منتج ثانوي بعد انتهاء تدفق غاز الميثان .

٣. مرحلة الفرز للمخلفات ذات القيمة : على التوازي مع المرحلة السابقة تدخل المخلفات غير العضوية التي تمثل (٦٠ %) من المخلفات الواردة للمصنع لفرز المخلفات ذات القيمة التي تدخل في عملية التدوير والتي تمثل نحو (٥-٧ %) من إجمالي الكميات الواردة للمصنع ، والتي يوضحها الشكل رقم (٢) ، وتتمثل في (المخلفات المعدنية) التي يتم التقاطها وفصلها باستخدام مغناطيس كهربائي، اما باقي المفروقات (كرتون - ورق - بلاستيك - زجاج - كانز - PET) ..الخ فيتم التقاطها بشكل يدوي

من خلال عمال فرز موزعين على طول خط الفرز .



٤. مرحلة الفصل والتصنيف الهوائي: عقب المرحلة السابقة ما يتبقى يكون عبارة عن مرفوضات تمثل نسبتها نحو (٥٥%) من الكميات الواردة للمصنع ، تدخل هذه المرفوضات لمرحلة الفصل الهوائي بتمريرها امام مضخة هواء تقوم بتصنيف المخلفات الى مخلفات عالية الكثافة تمثل نحو (٢٥%) وهى مرفوضات عديمة الاستخدام ويتم نقلها للتخلص منها بالدفن الصحي ، اما المرفوضات منخفضة الكثافة فتدخل في مرحلة جديدة لإنتاج الوقود البديل .



شكل رقم (1) توزيع نسب المرفوضات ذات قيمة بمدينة الغردقة عام 2019

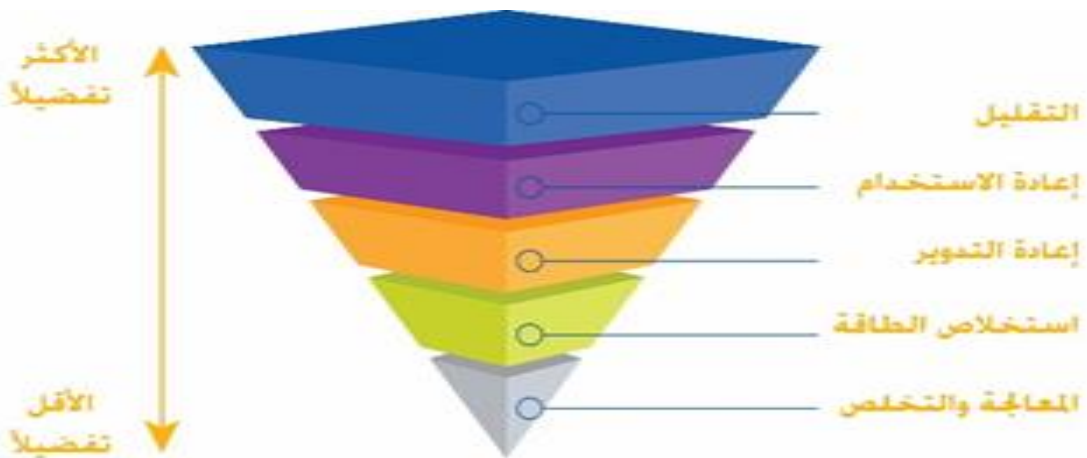
المصدر: جمعية المحافظة على البيئة هيكا

٥. مرحلة الغريلة والفرم والتجفيف : تستهدف عملية الغرلة تخليصها من أي شوائب عضوية متبقية ، اما عملية الفرمة فتستهدف تقطيع الخامة الى اجزاء صغيرة لا يتعدى ٣٠م لتكون صالحة لتغذية افران مصانع الاسمنت وذلك بعد مرورها بمرحلة

التجفيف لتخفيض نسبة الرطوبة من ٣٠٪ الى نحو ١٠٪ وهي نسبة الرطوبة المقبولة في الخامة من قبل مصانع الاسمنت لينتهي بهذه المرحلة يكون الوقود البديل جاهز للتوريد لمصانع الاسمنت (جمعية المحافظة على البيئة هيبكا ، ٢٠١٩) .

خامساً : الإدارة المستدامة للاستفادة من المخلفات البلدية .

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام العالمي والمحلى بتدوير المخلفات الصلبة والنفايات لما لها من مردود إيجابي على البيئة والاقتصاد، كذلك على النواحي الاجتماعية (عبد العال، احمد ابراهيم ، ٢٠١٨ ، ص ٢٤) ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الادارة المستدامة للمخلفات الصلبة بتوليد الحد الأدنى من النفايات ، وتحقيق اقصى استفادة من النفايات المتولدة ، من خلال التطبيق السليم للتسلسل الهرمي للنفايات (Suhad, 2014,p, Jacqueline). شكل رقم (٣) ، حيث يمكن أن يساعد ذلك في منع انبعاثات غازات الدفيئة ، وتقليل الملوثات ، وتوفير الطاقة ، وحفظ الموارد ، وخلق الوظائف وتحفيز وتطوير التكنولوجيات الخضراء ، ويتضمن التسلسل الهرمي لاسراتيجية الادارة المتكاملة للمخلفات البلدية الصلبة على مبدا استخدام عدد من الاستراتيجيات التي يوضحها الشكل رقم (٣) (United Nations Environmental Program (2013)):



شكل رقم (3) : التسلسل الهرمي لإدارة المخلفات البلدية

١. استراتيجية خفض انتاج المخلفات البلدية الصلبة من المصدر (Reduction) : هو الإقلال من كميات المخلفات من المنبع أو في المراحل التالية ويتضمن ، إعادة تصميم المنتجات أو وسائل التعبئة والتغليف بما يقلل من المواد المستخدمة ويؤدي إلى تقليص المخلفات. ، تغيير سلوكيات استخدام المواد - طوعية أو فرضا - بما يؤدي إلى اختيار المواد والمنتجات التي تكون أطول عمرا أو أقل طرحا للمخلفات .

٢. استراتيجية إعادة الاستخدام (Reuse) : وهو استعادة المواد من تجمعات المخلفات بغرض اعادة استخدام المخلفات في نفس الاستخدام الأصلي التي انتجت من أجلها في المرة الاولى.

٣. استراتيجية إعادة التدوير (Recycling) : وهو استعادة المواد من المخلفات بغرض استخدامها في نفس الصورة ولكن لاستخدام آخر، كمادة أولية في خط الإنتاج ذاته، كمادة أولية في خط تصنيع آخر بعد معالجتها أو تغيير تكوينها أو تركيبها، استخدامات أخرى.

٤. استراتيجية الاسترداد (Recovery) : ويتم ذلك بإنتاج الطاقة ، حيث تحوى المخلفات المنزلية والتجارية قيمة حرارية لا باس بها وتزداد هذه القيمة بالتغير الحادث في المحتوى الورقي والبلاستيكي للمخلفات (عبد الله النعيم ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣)، ويعد الحصول على الطاقة من النفايات بإحدى تكنولوجيات استخلاص الطاقة (التكنولوجيا الحرارية او البيولوجية) (محمد عطية محمد ، ٢٠١٦ ، ص ١١) ، هي وسيلة لاسترداد الموارد القيمة وليست مجرد وسيلة للتخلص من القمامة ، فتحويل النفايات إلى طاقة هي جزء حيوي من سلسلة الإدارة المستدامة للنفايات ومكملة تماما لعملية إعادة التدوير .

٥. استراتيجية الطمر في مدفن صحي (Landfill) : في هذه المرحلة يتم

التخلص من الجزء عديم القيمة المتبقي من النفايات بالدفن الصحي بموقع مخصص للتخلص منه بطريقة آمنة صحياً وبيئياً.

سادساً : دور الوقود البديل (RDF) في دعم جهود التنمية

المستدامة:

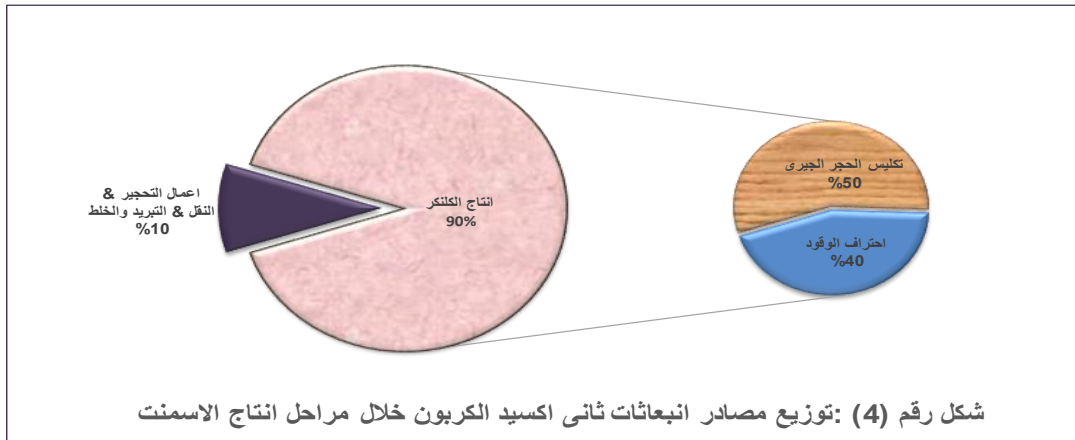
طالما ظل التعارض قائماً بين الصناعة والبيئة ، حتى بدأ في الظهور مفهوم "التنمية المستدامة"، الذي ظهر أول مرة اثناء انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م ، التي رسخت لفكر جديد يقوم على احترام البيئة والموارد الطبيعية من أجل صناعة أكثر استدامة تدعم مفاهيم الاقتصاد الأخضر ، يُعد استخدام القمامة كوقود بديل (RDF) في مصانع الأسمنت أحد النماذج التطبيقية التي يمكن من خلالها دعم سياسات " الانتاج الانظف" (*) (برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مركز النشاطات الاقليمية للإنتاج الانظف ، ص ٧) ، وتتمثل فوائد الانتاج الانظف في كونه خطوة وقائية متقدمة لمنع التلوث من المصدر ، لتفادي الانبعاثات ، ترشيد استهلاكات الطاقة ، خفض تكاليف التشغيل لزيادة القدرة التنافسية ، تجنب المسؤولية القانونية بتوفيق الاوضاع البيئية (فاتح مجاهدي ، اشرف براهمي ، ٢٠١٢ ، ص ٧٩) ، يعد تقاوم ازمة الطاقة بجمهورية مصر العربية خلال السنوات العشر الأخيرة أبرز التحديات التي تهدد مستقبل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ، وعلى رأسها صناعة الأسمنت التي تقدر تكلفة استهلاك الطاقة بها بنحو ٤٠٪ من إجمالي تكلفة المنتج ، وهو ما دفع شركات الاسمنت للسعى بالبحث عن بدائل مجدية للوقود الأحفوري التقليدي ؛ ومن هنا أخذ يتبلور دور الوقود البديل (RDF)

(*) الانتاج الأنظف : عرفة برنامج الامم المتحدة للبيئة على أنه " التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتقليل المخاطر على الانسان والبيئة "

كأحد الحلول المستقبلية المطروحة والتي يمكن الاعتماد عليها في تقليل تكلفة الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمت ، هذا إلى جانب حل مشكلة النفايات الصلبة والتخلص من الجزء الأكبر منها بشكل آمن بيئياً (Lamas WdQ JCF, Camargo) (JRd,2013) .

١. المردود البيئي :

تقدر استهلاكات صناعة الاسمنت بنحو ٢٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة ، فمن أجل إنتاج طن واحد فقط من الاسمنت يتم حرق (٦٠-١٣٠ كجم) من الوقود الاحفوري (Alfonso ArandaUso'n et al , 2013 ,pp 242-260)، لذا تعد صناعة الاسمنت من الصناعات الأكثر اطلاقاً لثاني أكسيد الكربون نحو ٨ % من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنشطة بشرية عام ٢٠١٨ (Chatham house, 2019) ، ولا يتجاوزها إلا قطاعا الفولاذ ومصافي النفط (المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، ٢٠١٠) ، يقدر بأن إنتاج طن واحد من الإسمنت يؤدي إلى انبعاث نحو (٠.٦٥ - ٠.٩٥ طن) من ثاني اكسيد الكربون (الموقع الرقمي للاسمنت المصري) .



مصدر البيانات: (Elisheva Mittelman,2018)

ويوضح الشكل رقم (٤) أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن

صناعة الاسمنت ينتج من ثلاث مصادر وهي: إنبعاث أكثر من ٥٠٪ من ثاني أكسيد الكربون بشكل مباشر خلال عملية الانتاج عند تسخين الأحجار الكلسية (كربونات الكالسيوم) لتحضير الكلس الحي (Lime (CaO)) ، ويشير كذلك إلى أن انبعاث نحو ٤٠٪ من ثاني أكسيد الكربون كنتاج احتراق أشكال الوقود للحصول على الطاقة الحرارية اللازمة لعملية الإنتاج ، حيث يصل الحد الأدنى لدرجة الحرارة المطلوبة لإنتاج الكلينكر إلى نحو (١٤٥٠ درجة مئوية) ، أما عملية انتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل المصانع وعملية نقل الخامات فيصل حجم الانبعاثات الناجمة عنها بشكل غير مباشر أقل من ١٠٪ من ثاني

أكسيد الكربون ، لذا يساهم التحول لاستخدام الوقود البديل في صناعة الأسمنت في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وخفيض كمية انبعاثات أكاسيد النتروجين ، والتغير في حجم الانبعاثات نتيجة التحول لاستخدام الوقود البديل في صناعة الأسمنت كما يوضحها الجدول رقم (٤).

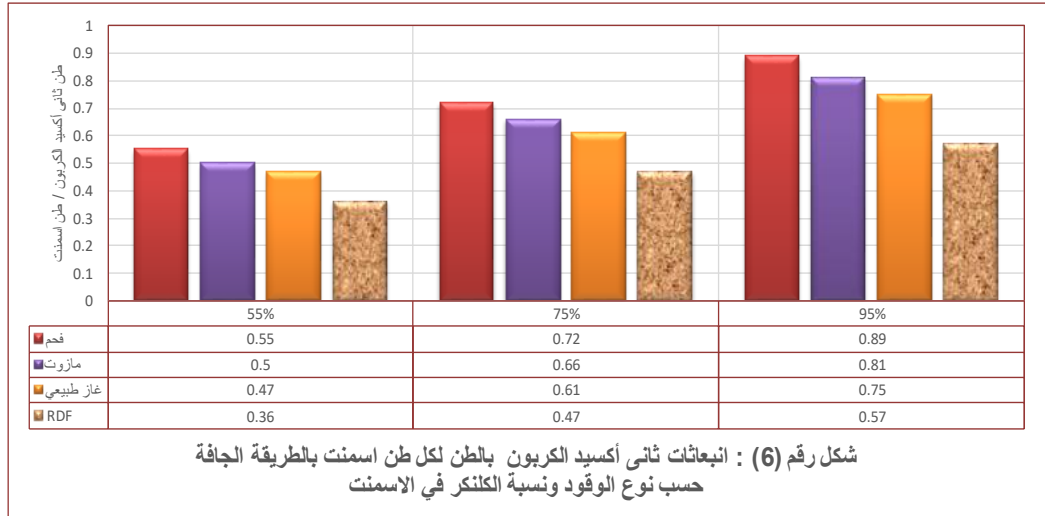
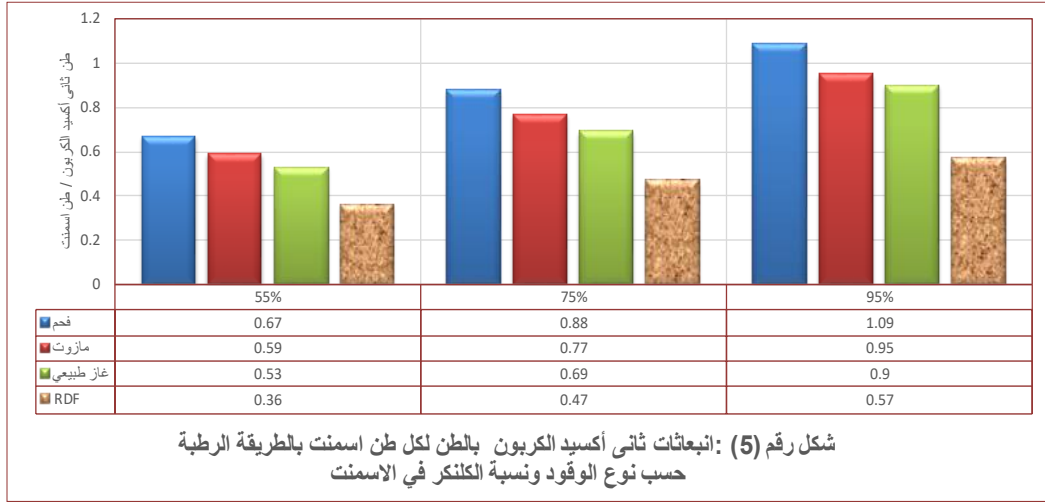
جدول (٤) : التغير في انبعاثات الملوثات في حالة استخدام (RDF) بمصانع الاسمنت

م	العنصر	التغير
١	الجسيمات	عدم حدوث تغير
٢	حمض البيدروكوميك	عدم حدوث تغير
٣	ثاني أكسيد الكبريت	عدم حدوث تغير
٤	انبعاثات أكاسيد النتروجين	انخفاض
٥	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	انخفاض كبير جدا
٦	انبعاثات الديوكسين والفيوران	عدم حدوث تغير
٧	انبعاثات المعادن	عدم حدوث تغير
٨	أول أكسيد الكربون	زيادة طفيفة يمكن السيطرة عليها

المصدر : (Richard, 2011)

كما يؤكد الشكل رقم (٦&٥) على الفرق في انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناجمة عن حرق (RDF) ، مقارنة بأنواع مختلفة من الوقود المستخدم في صناعة الاسمنت حسب اختلاف طريقة الإنتاج ونسبة الكلنكر ، والذي يظهر تميز واضح في انخفاض نسبة انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في حالة استخدام (RDF) في أي طريقة من طرق الانتاج بأي نسبة كلنكر (US EPA , 2006) .

وهو ما دعم فكرة الاعتماد على (RDF) كبديل للوقود الأحفوري في مصانع الأسمنت كوسيلة فعالة وذات تأثير كبير في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تُعد المسبب الرئيس لظاهرة التغيرات المناخية (IEA Green House R & D) لذا تمثل افران الاسمنت حلاً نموذجياً للتخلص الأمن من المخلفات الصلبة البلدية ، وذلك نظراً للارتفاع الشديد في درجة الحرارة داخل تلك الافران والتي تصل الى (١٥٠٠ درجة مئوية) ، وهو ما يؤدي إلى التحلل الكامل للمخلفات والتخلص منها بطريقة أمنه تعود بالنفع على البيئة (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٥) ، خاصة في ظل تزايد القلق العالمي من انبعاث ثاني اكسيد الكربون الناتج من احتراق الوقود الأحفوري ، وتزايد احتمالات تعرض الدول إلى ما يسمى "ضريبة الكربون " إذا زادت الانبعاثات عن الحد المسموح به ، وهو ما جعل من صناعة الاسمنت جزء هام من استراتيجية إدارة المناخ الدولية ، ودفع دول العالم للضغط على المنشآت الصناعية لديها للبحث عن بدائل طاقة ، وتخفيض نسب الاعتماد على الطاقة التقليدية (محمد منير مجاهد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢١) .



٢. المردود الاقتصادي :

تعد الطاقة من الركائز الجغرافية الأساسية لقيام الصناعة واحد اهم عوامل التوطن الصناعي بها ، ويعد استبدال مصدر من مصادر الطاقة بأخر لاستخدامه في الصناعة من العوامل الرئيسية لإحداث تغييرات أساسية في توطن الصناعة في الوقت الحالي ، ونتيجة التقدم التكنولوجي في مجال استخدام الطاقة تم توسيع مجال الإحلال لتحرير الصناعة من قيود بعض عوامل التوطن ودفع عجلة النمو الصناعي (Estall , R.c)

&, R.o., Buchanan, (1969)

وتُعد صناعة الأسمنت من أكثر الصناعات احتياجاً للطاقة ، فإن إنتاج طن الأسمنت يستهلك نحو ٤ مليون وحدة حرارية ، يتراوح سعر المليون وحدة حرارية عام ٢٠١٨ بين (٥-٨ دولار) ، وفقاً للوقود المستخدم في كل مصنع ، ويقدر الحمل الحراري الناتج عن استخدام (RDF) كمصدر للطاقة بنحو (٠.٢٥ طن بترول مكافئ(*)) (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٥) ، (هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ، ٢٠٠٥) ، وقد خلصت نتائج بعض الدراسات التي طبقت بالعراق عام ٢٠١٧ الى امكانية الاستفادة من (RDF) في صناعة الاسمنت بشكل خاص لغرض تخفيض تكاليف الانتاج ، وقد أشارت النتائج إلى امكانية تخفيض تكاليف انتاج الاسمنت الكلية بمنطقة التطبيق بالعراق بنسبة % 8.4 وتحقيق زيادة في الكفاءة الانتاجية بنسبة % ٥.١ (مجيد، صدى مدحت و يعقوب، فيحاء عبدالله ، ٢٠١٧) ، أما بجمهورية مصر العربية فعقب قرار تعويم الجنية في نوفمبر ٢٠١٦ وصلت تكلفة الوقود المستخدم في إنتاج طن الأسمنت لنحو ٥٧٦ جنيهه (غرفة مواد البناء باتحاد الصناعات ، شعبة الأسمنت ، ٢٠١٦) .

يوضح الجدول رقم (٥) مقارنة بين تكلفة إنتاج مليون وحدة حرارية بمصانع الاسمنت من مصادر الوقود المختلفة ليسجل (RDF) اقل انواع الوقود المستخدم من حيث التكلفة بنحو (٤.١ - ٥.٣ دولار) .

(*) طن بترول مكافئ = ٤١.٨٧ جيجا جول بناء على التقارير السنوية لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

جدول (٥) : تكلفة إنتاج المليون وحدة حرارية من مصاد الوقود المختلفة .

RDF*	فحم	مازوت	غاز طبيعي	تكلفة إنتاج مليون وحدة حرارية
٤.١ - ٥.٣ دولار	٥.٥ دولار	٦ - ٨ دولار	٦ - ٨ دولار	

المصدر : شركة لافارج للاسمنت , ٢٠١٩ .

من ناحية أخرى فإن إنتاج واستخدام (RDF) يعمل على تقليص ميزانية عقود النظافة ؛ بما يتحقق من تخفيض تكاليف التخلص من النفايات التي تتحملها البلديات والتي تتفاوت من محافظة لأخرى حسب تكلفة اجور العمالة وتكاليف النقل ومراحل عملية التخلص من المخلفات ، ففي الوقت الذي قدرت فيه شركة ايكارو متوسط إجمالي تكلفة جمع طن المخلفات بنحو (٣٠ - ٧٥ دولار / طن) (الشركة المصرية لتدوير المخلفات البلدية الصلبة " ايكارو " ، ٢٠١٩) ، تصل تكلفة الدفن الصحي لطن المخلفات البلدية بموقع عمل الشركة بالمدفن الصحي بمدينة ١٥ مايو جنوب القاهرة بنحو (١٥ - ٤٠ دولار / طن) في حالة الدفن الصحي ، نحو (٣ - ١٠ دولار / طن) في حالة التخلص في مقلب مكشوف ، أما بمدينة الغردقة على ساحل البحر الاحمر فقد تراوحت فيها تكلفة جمع طن المخلفات البلدية (٣٠ - ٣٧ دولار) (جمعية المحافظة على البيئة (هيبيكا) ، ٢٠١٩) ، و قدرت التكاليف المباشرة للتخلص من طن المخلفات البلدية بالمدفن الصحي بنحو (٦.٢ دولار / طن^(*)) كتكلفة مباشرة لعملية الدفن الصحي خلال عام ٢٠١٩ ، وهذه التكلفة المذكورة توضح تكلفة سيناريو التخلص من المخلفات بالدفن الصحي ، وبالمقارنة

(*) يصل المحتوى الحرارى لطن (RDF) لنحو (١٠ - ١٥ مليون وحدة حرارية) ، ويتراوح متوسط سعر توريد الطن (٨٥٠ - ١٠٠٠ جنية / طن) عام ٢٠١٩ .

(*) اشتملت التكلفة على نحو (٢٠ جنية) رسوم الدفن الصحي ، ونحو (٢٥ جنية تكلفة نقل من موقع مصنع التدوير الى موقع الدفن الصحي جنوب غرب المدينة ، نحو (٢٤ جنية) تكلفة حفر وتجهيز خلية الدفن الصحي ، ونحو (٣١ جنية) تكلفة تشغيل معدات وعمالة .

بسيناريو تحويل المخلفات لوقود بديل ففي مدينة الغردقة التي قدرت فيها تكلفة التخلص من المخلفات بنحو (١٠٠ جنية / للطن) ، يمكن تسويق طن المخلفات بعد التجهيز كوقود بديل (RDF) لشركات الاسمنت بالعين السخنة او اسيوط بنحو (٨٥٠ جنية / طن) ، فى حين تصل تكلفة انتاج ومعالجة طن المخلفات لإنتاج طن بنحو (٣٥٠ - ٤٠٠ جنية /طن) ، يضاف اليها تكاليف نقل للعين السخنة او اسيوط نحو (٢٠٠ جنية / طن) لتصل إجمالي تكلفة انتاج طن (RDF) بمدينة الغردقة وتوريده لمصانع الاسمنت لنحو (٥٥٠ - ٦٠٠ جنية / طن) ، وبالتالي يكون صافى القيمة المضافة لإنتاج طن (RDF) نحو (٣٥٠ جنية / للطن) عبارة عن (١٠٠ جنية توفير تكلفة دفن صفى + ٣٥٠ جنية صافى ربح بعد التكلفة)

وخلاصة الامر فمن ناحية المردود الاقتصادي، إما التخلص من النفايات بالدفن الصحي بتكلفة (١٠٠ جنية / طن) او تحويل المخلفات لـ (RDF) مع صافى ربح نحو (٢٥٠ جنية / طن) كمردود اقتصادي مباشر ، وعند مقارنة مصادر الطاقة المختلفة ينبغي ايضاً الاخذ في الاعتبار تكلفة انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ، لذا يمكن الاستفادة ماليا من تبني الية التنمية النظيفة التابعة للأمم المتحدة .

٣. المردود الاجتماعي :

في نوفمبر ٢٠١١ أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً بعنوان " نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر " ، حيث يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه " الاقتصاد الذى ينتج عنه تحسن في رفاه الانسان والمساواة الاجتماعية ، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية " بحيث يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات التي تقلل من انبعاثات

الكربون والتلوث (برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ٢٠١١) ، فإذا كان العيش في بيئة نظيفة وسليمة بالإضافة الي نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات أحد اهم أهداف التنمية المستدامة ، فإن سوء إدارة المخلفات تؤدي إلى تدهوراً فادحاً في البيئة وعواقب سلبية مباشرة على الصحة العامة ومستويات المعيشة ، لذا يعد انتاج الطاقة (RDF) من النفايات اقتناص وإحياء لفرص ضائعة تنعكس بشكل مباشر على تنشيط وتحفيز منظومة النظافة وجمع المخلفات ، وحل لبعض مشاكل البيئات التي تعاني من ارتفاعاً سريعاً لمستويات التلوث المقرون بارتفاع تكاليف تدهور نوعية الحياة ، لذا فتحويل المخلفات الى منتجات يتم تسويقها لتحقيق الربح يأتي في ظل ما يسمى الاقتصاد الاخضر (برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ٢٠١٢) ، الذي ظهر كاستجابة للعديد من الازمات للسعى الى تغيير انماط الاستهلاك غير المستدام للموارد وتقليل كثافة استخدام الطاقة الغير متجددة ، وحل بعض المشكلات التي تتعلق بصحة السكان وبيئتهم ، كما يتيح تطوير قطاع تحويل المخلفات الى طاقة الفرص امام الشركات لتحسين الخدمات المقدمة في قطاع النظافة للسكان المحليين ، وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة في الدخل ، وقد وصل عدد فرص العمل التي يمكن لجمع ومعالجة طن واحد من المخلفات يومياً أن يوفرها لنحو ٨ فرص عمل مباشرة ، وقد قدرت عدد الفرص التي يمكن لإنتاج الطن الواحد من (RDF) أن يوفرها بنحو (١.٧ فرصة عمل مباشر) (جمعية المحافظة على البيئة هيبكا ، ٢٠١٩) .

النتائج :

١. يتباين التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك (RDF) بجمهورية مصر العربية بحسب توزيع مصانع الاسمنت ، حيث دفعت ازمة الطاقة خلال السنوات الأخيرة الشركات العالمية العاملة بمصر الى أخذ زمام المبادرة والاستفادة من (RDF) بمصانع الاسمنت التابعة لها.

٢. التوزيع الجغرافي للمصانع التي استخدمت (RDF) انعكس بدوره على تنشيط عملية إنتاج (RDF) بالمحافظات التي تقع بها هذه المصانع ، كما امتدت ايضاً لمحافظات الجوار الجغرافي للاستفادة من انخفاض تكلفة النقل ، كما نشطت بعض شركات الإنتاج بالمحافظات كثيفة السكان والتي تتمتع ببنية تحتية في مجال إعادة تأهيل وتشغيل مصانع التدوير .

٣. عملية إنتاج (RDF) الذي يمثل نحو ٢٥٪ من كمية المخلفات البلدية المستهدفة من عملية الإنتاج يمر بعدد من المراحل التي يختلف ترتيبها حسب التكنولوجيا المستخدمة بالمصانع ، والتي تختلف من مكان لآخر بجمهورية مصر العربية.

٤. يعد استخدام (RDF) أحد خطوات تحقيق الادارة المستدامة للمخلفات الصلبة التي تستهدف توليد الحد الأدنى من النفايات ، وتحقيق اقصى استفادة من النفايات المتولدة.

٥. تعد أفران الاسمنت حلاً نموذجياً للتخلص الأمن من المخلفات الصلبة البلدية ، حيث أن استخدام الوقود البديل (RDF) يدعم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي - الاقتصادي - الاجتماعي) كما اتاح تطوير قطاع تحويل المخلفات الى طاقة الفرص

امام الشركات لتحسين وتنشيط منظومة النظافة وجمع المخلفات وخفض مستويات التلوث ، وتحويل المخلفات الى منتجات يتم تسويقها لتحقيق الربح وتوفير فرص عمل وتشغيل مباشر للأفراد.

-التوصيات:

1. التعجيل بإصدار قانون إدارة المخلفات الصلبة لاستكمال البنية التشريعية اللازمة لدعم عملية تدوير المخلفات .
2. التوسع في توزيع عادل لمصانع تدوير المخلفات بالمحافظات كأحد الخطوات الهامة باتجاه التنمية المستدامة .
3. إعادة تأهيل مصانع التدوير الواقعة داخل نطاق ٥٠ كم من مصانع الاسمنت العاملة بالوقود البديل بخطوط انتاج وقود بديل للاستفادة من انخفاض تكلفة النقل .
4. استكمال سياسة رفع الدعم عن الطاقة المستخدمة في مصانع الاسمنت ، لدفع الشركات لاستخدام (RDF) ، والزام شركات الاسمنت بالاعتماد على الوقود البديل بنسب ثابتة في عملية التصنيع.
5. التحفيز الحكومي لشركات الاسمنت للاعتماد على الوقود البديل في عملية التصنيع.
6. تفعيل القوانين البيئية لإجبار شركات الاسمنت على الاعتماد على الوقود البديل كوسيلة لخفض الانبعاثات.
7. تكثيف الدراسات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الاعتماد على الوقود البديل في انتاج الكهرباء كأحد مجالات استخدام (RDF) بجانب مصانع الاسمنت.
8. استكمال البحث الحالي بسلسلة من الأبحاث لدراسة تفصيلية لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات امام التوسع في إنتاج واستخدام الوقود البديل بجمهورية مصر العربية.

المراجع:

١. النعيم، عبد الله. (٢٠٠٦ ، ١٥-١٣ مايو). التخلص من المخلفات الصلبة واسترجاع الموارد منها. قدم الي المؤتمر الدولي السادس عشر: حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة، الاسكندرية.

٢. الشركة المصرية لتدوير المخلفات البلدية الصلبة (ايكارو). (٢٠١٩). تقرير سابقة اعمال. تم الاسترجاع من الرابط

http://www.ecaru.net/ar/Products/2/alternative-solid-fuel#ChildVerticalTab_11.

٣. (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. (٢٠١٦ ، ١١ نوفمبر). خارطة الطريق منخفضة الكربون لقطاع صناعة الاسمنت المصري، التقرير رقم ١٢.

٤. المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (٢٠١٠). مصانع الاسمنت تضبط ملوثاتها. مجلة البيئة والتنمية ، (١٤٨).

٥. الموقع الرسمي لشركة لافارج للاسمنت .. <https://www.lafarge.com.eg>.

٦. برنامج الامم المتحدة للبيئة. (٢٠١١). نحو اقتصاد أخضر. مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواقعي السياسات، نيروبي. تم الاسترجاع علي الرابط

www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx

٧. برنامج الامم المتحدة للبيئة. (٢٠١٢ ، ٢٠-٢٢ فبراير). الاقتصاد الاخضر. المنتدى البيئي الوزاري العالمي ، نيروبي.

٨. برنامج الامم المتحدة للبيئة. مركز النشاطات الاقليمية للإنتاج
الانظف: دليل التشخيص، تشخيص فرص تخفيف الاثر البيئي. ط١. تم الاسترجاع علي
الرابط <http://www.sa.org>
٩. جمعية المحافظة على البيئة (هييكا). (٢٠١٩). مشروع غدارة المخلفات الصلبة
بمدينة الغردقة ، تقارير التشغيل التجريبي لمصنع تدوير المخلفات بالغردقة، غير منشور.
١٠. عبد العال ، احمد ابراهيم . (٢٠١٨) . اقتصاديات توليد الطاقة من النفايات
والمخلفات فى العالم العربي ، اتحاد الغرف العربية - دائرة البحوث الاقتصادية .
١١. رئاسة الجمهورية. المجالس القومية المتخصصة. (٢٠٠٥). تقرير المجلس
القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية لعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
١٢. شركة لافارج (٢٠١٩) . تم الاسترجاع علي الرابط
<https://www.lafarge.com.eg/ar>
١٣. مجيد، صدى مدحت و يعقوب، فيحاء عبدالله. (٢٠١٧) . الوقود المشتق
RDF ودوره في تخفيض الكلف الانتاجي . مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد
١٢(٤٠).
١٤. مجاهدي، فاتح و براهمي، اشرف. (٢٠١٢). برنامج الانتاج الانظف كآلية
لزيادة فعالية ممارسة الادارة البيئية ودعم الاداء البيئي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة
الاسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (١).
١٥. مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. قطاع الدراسات
التموية. (٢٠٠٥). اثر تحرير مدخلات صناعة الاسمنت على الصناعة والمستهلك
النهائي. القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
١٦. محمد، عطية محمد. (٢٠١٦). الاثار الاقتصادية والبيئية لاستخدام المخلفات

البلدية الصلبة كمصدر بديل للطاقة في مصر. أطروحة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي. القاهرة.

١٧. مجاهد، محمد منير. (٢٠٠٢). مصادر الطاقة في مصر وأفاق تنميتها. الجيزة: المكتبة الاكاديمية.

١٨. موقع الاسمنت المصري. (٢٠١٩). اتفاقية كويتو والغازات الدفيئة. تم الاسترجاع علي الرابط/ <http://cementegypt.com>

١٩. هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ، (٢٠٠٥). التقارير السنوي لعام ٢٠٠٥.

٢٠. وزارة البيئة المصرية. جهاز شئون البيئة. (٢٠٠١). الوثيقة الارشادية لمنظومة المخلفات الصلبة فى مصر .

21. Alfonso ArandaUso´n et al (2013).Uses of alternative fuels and raw materials in the cement industry as sustainable waste management options

22. Chathamhouse, Making Concrete Change: Innovation in Low –carbon Cement and Concrete. Available at <https://www.chathamhouse.org/publication>

23. Elisheva Mittelman: The Cement Industry, One of the World’s Largest CO2 Emitters, Pledges to Cut Greenhouse Gases E360 DIGEST: DECEMBER 28, 2018 . Available at : <https://e360.yale.edu/digest>

24. Estall, R.c-,& Buchanan, R.o.(1996). industrial activity and Economic Geography ,London .

25. IEA Green House R & D: Emission Reduction of Greenhouse Gases from the Cement Industry,. Available at : .



www.iegreen.org.uk

26. Lamas WdQ JCF, Camargo JRd. (2013) . Waste materials co-processing in cement industry: ecological efficiency of waste reuse. Renewable and Sustainable Energy Reviews .
27. Ryu, C. (2011) .Potential Of Municipal Solid Waste For Renewable Energy Production and Reduction Of Greenhouse Gas Emissions In South Korea" Journal Of The Air & Waste Management Association .
28. Renewable and Sustainable Energy Reviews availabl at :
29. [http:// www.elsevier.com/locate/rser](http://www.elsevier.com/locate/rser) -
30. Richard, (2011). "The Use of Alternative Fuels in the Egyptian Cement Industry", the Egyptian Pollution Abatement Programme report, The Egyptian Ministry of the Environment, Report No. CCA/S512.1006RB001, March 2011.
31. Suhad, Jacqueline (2014) . "The integrated management of solid wastes and strategies in the municipalities of cities _Baghdad city". International Journal for Environment & Global Climate Change, ISSN 2310-6743, Vol2, Issue 2,
32. United Nations Environmental Program (2013). Guidelines for National Waste Management Strategies Moving from Challenges to Opportunities (PDF).
33. US EPA .(2006). Solid Waste Management and Greenhouse Gases: A Life-Cycle Assessment of Emissions and Sinks, 3rd Edition .



Spatial Distribution of banking Services in Qena "Using Geographic Information Systems "

Abstract:

Man always seeks new sources of energy to meet his increasing needs , Converting waste to energy (RDF) is a vital part of the sustainable waste management chain, and it complements the recycling and recovery of valuable resources, and is not just a way to dispose of garbage , The geographical distribution of the production and consumption of (RDF) in the Arab Republic of Egypt varies according to the distribution of cement factories, as the energy crisis during recent years prompted international companies operating in Egypt to take the lead and benefit from (RDF) in their cement factories , This was reflected in the revitalization of the production process (RDF) in the governorates where these factories are located, as it also extended to the geographical neighborhood governorates to take advantage of the low cost of transportation, and some production companies in the densely populated governorates that enjoy the infrastructure represented in the recycling factories have also been active.

The use of (RDF) is one of the steps to achieve the sustainable management of solid waste aimed at generating the minimum waste, and achieving the maximum benefit from the generated waste, through the proper application of the waste management hierarchy , The RDF production process passes by a number of stages that differ according to the technology used in the factories, which differ from one place to another in the Arab Republic of Egypt, before the product reaches the cement kilns, which are an ideal solution for the safe disposal of municipal solid waste, which formed the role of alternative fuel (RDF) as one of the The solutions proposed to support sustainable development in its three dimensions (environmental - economic - social) , This is by reducing the cost of energy used in the cement industry compared to traditional energy sources, and reducing the cost of cleaning contracts, as well as solving the problem of solid waste and disposal of the largest part of them in an environmentally safe manner, especially with the increasing global concern about the emission of carbon dioxide resulting from the burning of fossil fuels. And its impact on climate , The use of alternative



fuels (RDF) is also a seizure and revival of lost opportunities, which are directly reflected in the stimulation of the waste management system and the reduction of pollution levels, and the conversion of waste into products marketed for profit and job creation.